PHYSICIANS FOR HUMAN RIGHTS ISRAEL
רופאים לזכויות אדם
أطباء لحقوق الإنسان
ישראל إسرائيل

موقف

تأثير عنف المستوطنين والتهجير القسري على صحة ورفاهية المجتمعات في المنطقة (ج)

مارس 2024

مُقدِّمة

منذ احتلال الضفة الغربية قبل أكثر من خمسة عقود، تستولي إسرائيل بشكلٍ مستمرٍّ ومُمنهج على المزيد والمزيد من الأراضي في المنطقة (ج). استراتيجيتها تشمل إنشاء المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير الرَّسميّة ومزارع الأغنام وذلك في انتهاك للقانون الدولي. خلال السنوات الأخيرة، تزايدت وتيرة إنشاء وتوسعة هذه البؤر الاستيطانية والمزارع، والتي كانت بداياتها مشروع زراعي صغير ثم استمرّت في التطوّر تدريجيًا إلى أن أصبحت مستوطنات أكثَر رسوخًا. إنّ هذا الأسلوب ما هو الا استمرارٌ لسياسة التوسّع الإقليمي التي تنتهجها إسرائيل في الضفة الغربية.

لقد أدى توسُّع البؤر الاستيطانية ومزارع الأغنام في السنوات الأخيرة إلى تفاقم محنة المجتمعات الرعويّة الفلسطينيّة المتفرّقة في أنحاء الضّفة الغربية. هذه المجتمعات معزولة وغير متّصلة بشبكات المياه والكهرباء، لأن إسرائيل تُعرِّفها على أنها بلدات غير رسميّة. وعلى هذا النحو، فهي معرّضة وبشكلٍ خاص لتأثير الوجود الآخذ بالتزايد لعشرات البؤر الاستيطانية والمزارع الصغيرة القريبة منها. إن هذه المجتمعات تعاني من العيش في بيئة تَتَّسم بآليات القمع والقسر، وهي حياةٌ يرافقها شعور دائم بعدم الأمان والخوف والظّلم والتمييز المُمنهج. تفقد هذه المجتمعات المزيد والمزيد من الأراضي الزراعية التي تشكّل مصدر رزقٍ لها، كما أن قدرتها على الوصول إلى الموارد الطبيعية تصبح محدودة، وتتعرض لأضرار جسدية ونفسية بسبب اعتداءات المستوطنين والجيش.

من أجل وصف واقع حياة هذه المجتمعات، تعتمد ورقة الموقف هذه على المفهوم الواسع لكلمة الـ «القَسر» كما تمّ شرحها في اتفاقية روما. بحسب هذا المفهوم، فإن القَسر لا يقتصر على استخدام القوة الجسدية، بل يشمل مجموعة متنوعة من الأساليب القسرية، تشمل التهديد والقمع النفسي وإساءة استخدام السلطة. تهدف ورقة الموقف هذه إلى تقديم فهمٍ شامل لهذا الواقع، من خلال استعراض آليات القَسر والقمع التي تضطر هذه المجتمعات إلى توجيه دفّة حياتها أمامها كل يوم. وهي شهادةٌ على الروتين العنيف الذي تعيش هذه المجتمعات تحت وطأتِه، وعلى تآكل الحصانة المجتمعية الذي يسبّبه هذا الروتين.

ورقة الموقف هذه هي جزء من مشروع أعَمّ، كان قد بدأ مع بداية عام 2023، وتم تنفيذه بالتعاون مع منظمة ييش دين – منظمة متطوّعين من أجل حقوق الإنسان. هدف المشروع هو عدم الاكتفاء بتوثيق التأثير السّلبي للاحتلال على الفرد، وإنما توسيع حيّز الرؤية ودراسة البيئة القمعية التي تؤثر على تجمّعات

ومجتمعات بأكملها. من المهم معرفة أنّ نطاق ورقة الموقف هذه محدود، لأن العمل عليها توقف بسبب اندلاع الحرب في تشرين الأول (أكتوبر) 2023، وبسبب تزايد العنف والتّصعيدات في الضّفة الغربية. وعلى ذلك، فإن البحث يعتمد على مجموعة معطيات محدودة، تتضمن عددًا قليلاً من المقابلات، إلى جانب محادثات وشهادات غير رسمية.

تُركّز ورقة الموقف هذه على تأثير البؤر الاستيطانية والبيئة القَسرية على الصّحة، وعلى الحق في الصّحة، وعلى الحصانة المجتمعيّة، مع إدراك أن البؤر الاستيطانية تتسبب بصدمةٍ، والتي هي استمرارٌ للصّدمة الجماعية المستمرة، المتمثّلة في السّلب والترحيل وفقدان البيت والأرض والمجتمع الفلسطيني. توسِّع ورقة الموقف المنظار الذي ندرس من خلاله تأثير الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين. لسنوات عدة، ركّزنا على تحسين قدرة الوصول إلى الخدمات الطبية وبحثنا مِحنة الإنسان/الفرد الفلسطيني الذي يواجه التعذيب والعنف وتقييد الوصول إلى الخدمات الصحية. في مشروع «حياة مكشوفة»، قمنا بتوسعة البحث إلى مستوى وحدة العائلة، وفحصنا كيف تؤثر اقتحامات المنازل وانتهاكات الخصوصية على وحدة العائلة. أما هنا في ورقة الموقف هذه، فإننا نوجّه أنظارنا إلى المجتمع، ونستوضح الطرق التي تؤدي بها التغييرات في نمط الحياة والقيود والحواجز، إلى جانب القيود على الحركة والمستقبل المجهول والعنف، إلى تقويض حصانته وقدرته على الصمود بشكل جماعي.

حياة المجتمعاتِ الرعوية في مناطق (ج): مزيج من العنف المُؤَسَّسي وعنف المستوطنين

تتعرّضُ المجتمعات الرعوية البدوية الفلسطينيّة في المنطقة (ج) في الضفة الغربية إلى عنفِ المستوطنين اليوميّ والرّوتيني، والذي يعمل كآلية لترحيلهم القَسري. إنّ أساليب التّرهيب والتّهديد المختلفة تحرم هذه المجتمعات من القدرة على توقُّع مستقبلها والتخطيط له، وتسبّب لها صعوبات اقتصادية كبيرة، حين تحدُّ من قدرتها على الوصول إلى الموارد التي تعتمد عليها في معيشتها - الماء والغذاء والكهرباء. حوالي 70٪ من أراضي المنطقة (ج) تُعتبر خارج النطاق المسموح للبناء الفلسطيني، والـ 30٪ المتبقية تخضع لعملية تخطيط تحت السيطرة الإسرائيلية، ونسبة تصاريح البناء التي يتم منحها للفلسطينيين فيها هي صفر تقريبًا. بين عامي 2016 و2020، تمّت الموافقة على 24 طلبًا فقط من أصل 2,550 قدّمها فلسطينيون في مناطق (ج) للحصول على تراخيص بناء – معدل نجاح قدره 0.9٪ فقط.

كذلك، فمن بين 123 خريطة هيكلية فلسطينية محلية تم تقديمها إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية، تمّت الموافقة على سبعة فقط. النتيجة لهذه السياسة هي البناء بلا تصريح لمبانٍ يتم هدمها لاحقًا. لذلك، فإن البناء لا يفي بالمعايير السليمة، إذ لا فائدة من التكلّف كثيرًا في شيءٍ من المؤكد أنه سيتعرّض للهدم عاجلاً. كل هذا في حين أن المستوطنات لا تتوسّع فحسب، بل يتم تشجيعها أيضًا على التوسع بدعمٍ من السلطات الإسرائيلية.

منذ عام 2009، هدمت إسرائيل أكثر من 7,200 مبنى في المنطقة (ج)، معظمها منازل فلسطينية ومبانٍ زراعية، وهي عمليات هدم أدّت إلى تهجير أكثر من 9,300 فلسطيني ، وفي المقابل، حصلت المستوطنات بين عاميّ 2016-2020 على تصاريح لبناء 8,356 وحدة سكنية. بعضٌ من هذه المستوطنات نَمَت بنسبة ٪35 تقريبًا في غضون خمس سنوات. تُشجّع الحكومة الإسرائيلية هذه المستوطنات من خلال الحوافز التي تقدمها لها، ويعيش اليوم أكثر من نصف مليون مستوطن في المنطقة (ج) في حوالي 146 مستوطنة و- 144 بؤرة استيطانية - وهو معدل نموّ تجاوز الـ ٪17 في السنوات الخمس الماضية.

في السنوات الأخيرة، طرأت زيادة كبيرة في معدل إنشاء البؤر الاستيطانية ومزارع الأغنام الزراعية. الهدف المُعلن من هذه الاستراتيجية، التي تكتسب زخمًا منذ عام 2017، هو السيطرة بسرعة على مساحات واسعة من خلال إنشاء المزارع، وهو أمرٌ يتطلّب موارد أقلّ بكثير من بناء مستوطنة فوق آلاف الدونمات في الأراضي المحتلة. الأراضي التي يتم الاستيلاء عليها تشمل عادةً مساحات للرّعي وموارد مياه وأراضٍ يقوم بزراعتها أفراد المجتمعات الرعوية الفلسطينية، الذين يعيشون ويحيونٍ فيها على الرعي منذ أجيال عديدة. يدخل المستوطنون إلى مناطق الرعي ويقومون بتهديد الرعاة الفلسطينيين ومواشيهم، ويخيفونهم باستخدام العنف الشديد والتحريض والاستفزازات. بعد طرد الرعاة وقطعانهم بهذه الطريقة، يستخدم المستوطنون المنطقة لرعي قطعان أغنامهم وأبقارهم الخاصة.

يقوم هنا في الواقع تعاونٌ بين السياسات المعلنة للحكومة، والتي تمنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم وتجعل التخطيط والتطوير مستحيلين، وبين سلوكيات - غير رسمية بالطبع - للمستوطنين حيث يستخدمون العنف دون خوف، وأحيانًا أثناء وجود الجيش كي يحافظ على سلامتهم عندما يقومون بمهاجمة الفلسطينيين. كل هذا يوجّز لأن يكون أسلوبًا هدفه تهجير الفلسطينيين من المنطقة (ج). وبالطبع، تضطر العديد من المجتمعات عمليًا إلى الفرار من أجل النجاة بحياتها، ولا يكون أمامها خيار سوى ترك بيوتها. بين الأعوام 2021-2023، تمّ تهجير ست مجتمعات بهذه الطريقة، ومنذ أحداث السابع من تشرين الأول (أكتوبر)، اشتد عنف المستوطنين وتمّ تهجير 16

مجتمعًا محليًا آخرًا. خلال شهرين فقط، تمّ ترحيل أكثر من 1,000 إنسان قسرًا، حيث حاولوا النجاة بحياتهم خوفًا، وتركوا بيوتهم بسبب المضايقات العنيفة التي مورست ضدهم حتى من قبل أولئك الذين كان من المفترض أن يحافظوا على سلامتهم.

يجب التأكيد على أننا لا نتحدث عن مجرد عملية نقل مكان سكن، وإنما عن نزوح قسري، يعطل الحصانة والتماسك المجتمعي، ويؤدي إلى تآكل الشبكات الاجتماعية ويتسبب في فقدان الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل توفير العيش. إنّ النزوح في حدّ ذاته صادمٌ وآثارُه عميقة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمجتمع عانى معظم أفراده من اللجوء والترحيل عندما نزحوا من أراضيهم عدة مرات في الحروب المختلفة. إنّ تهجير المجتمعات الرعوية الفلسطينية هو جزء من صدمة فلسطينية جماعية مستمرة، لم تتم تسويتها بعد، وهي تنطوي أيضًا على محوِ تقاليد بأكملها وفرض أسلوب حياةٍ جديد، ليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كان ممكنًا.

مقابلات مع أفراد المجتمعات الرعوية

القصص الشخصية الواردة فيما يلي مبنية على مقابلات أُجريت مع أبو أحمد وأبو نجاح وأبو أمجد (أسماء مستعارة) في آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) 2023، الذين تمّ ترحيلهم مع عائلاتهم من عين سامية، شمال شرقي القدس، في شهر أيار (مايو) 2023. بعد سنوات من الصراع ومحاولة البقاء على قيد الحياة في ظلّ السياسة الإسرائيلية وأعمال القمع التي تمارسها قوات المستوطنين الإسرائيليين، هرب أفراد هؤلاء العائلات في النهاية كي ينجوا بحياتهم بلا أن يعرفوا أين يذهبون. منطقة عين سامية، التي كانت ذات يوم موطنًا لـ 270 ساكنًا، أصبحت الآن خالية من الفلسطينيين، الذين عانوا لسنوات من القيود المفروضة على بناء البيوت والبنى التحتية، وعانوا من عمليات الهدم المتكررة، من سرقة الماشية، من حواجز الطرق ومن الحرمان من الموارد الأساسية مثل الماء.

تبيّن المقابلات الواقع العنيف الذي تعيشه المجتمعات الرعوية الفلسطينية في المنطقة (ج) في ظلّ آليات القمع والقسر. إن الروايات حول التهجير والعنف التي تبيّنها أحاديثهم هي تذكير مؤثر بالأزمة المستمرة في الأراضي المحتلة بشكل عام وفي المنطقة (ج) بشكل خاص.

هُجِّر أبو أحمد من أراضي عين سامية العام الماضي، وشاهد بأمّ عينه التّغيير في حياة مجتمعِه والتحديات الناجمة عن ذلك. توضح قصته كيف يضطر

مجتمعه أن يناضل من أجل الوصول إلى الموارد الأساسية، والضغط المستمر الذي يسببه النزوح. يصف الفقدان التدريجي للمراعي ومصادر المياه، وهما موردان أساسيان لبقاء مجتمعه على قيد الحياة. إن إقامة البؤر الاستيطانية لرعاة الماشية لم تحدّ من الوصول إلى هذه الموارد فقط، وإنما عرّضت مجتمعه أيضًا لعنف المستوطنين الذي عطّل الحياة الاجتماعية وعطّل نمط الحياة، الذي كان يقوم على التوازن بين الموارد الطبيعية واحتياجات الناس.

وتوضح معاناة أبو نجاح، الذي عاش في عين سامية لمدة 44 عامًا حتى أيار (مايو) 2023، الأثر النفسي والعاطفي لعنف المستوطنين. قصصه عن المضايقات والتهديدات الجسدية وتدمير الممتلكات، ترسم صورةً واضحة للواقع اليومي الذي يعيشه العديد من الفلسطينيين في المنطقة (ج). قصته ليست مجرد قصة عن الخسارة والمعاناة، ولكنها أيضًا قصة عن الروح التي لا تستسلم والتي تُصرّ على تحمّل الصّعاب والحفاظ على الروابط المجتمعية. وصف أبو نجاح الاعتداءات على قريته والتي تخللها تدمير للبيوت وسرقة للماشية - وهي الأساليب المستخدمة لترهيب وتهجير العائلات الفلسطينية بالقوة والقَسر من قبل المستوطنين وبدعم من الجيش. روايته هي وصفٌ صارخ للحرب الجسدية والنفسية التي تدور ضدَّ مجتمعه.

تحتل التحديات التي يخوضها أبو أمجد مكانًا مركزيًا في حياته، تحديات محاولته توجيه دفة حياته في ظلّ ظروفٍ من عدم اليقين والتهديد المستمر. وقد وصف بالتفصيل عملية التهجير القسري، وروى عن النضال في الحفاظ على ما يشبه الحياة الطبيعية، وصوّر الصمود المطلوب لإعادة البناء مرة تلو الأخرى. تكشف قصته عمق تأثير سياسات الاحتلال الإسرائيلي على حياة الأفراد، وتوضح معاناته في التهجير والنّضال للحصول على حقوق في الأرضِ الصراعات السياسية والاجتماعية الأوسع التي تقف في وجه الفلسطينيين في المنطقة. إنّ روايته هي شهادة على الواقع المعقّد للمناورة على السياسة والأرض وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثلاث مقابلات وثلاث روايات ترسم معًا صورة لمجتمع تحت الحصار. للبؤر الاستيطانية الرعوية وعنف المستوطنين عواقب بعيدة المدى على صحة ورفاهية الشعب الفلسطيني في المنطقة (ج). التأثيرات المادية واضحة في فقدان البيوت وسبل كسب العيش، ولكن التأثيرات النفسية ليست أقل تدميرًا منها - صدمة التّهجير والنزوح، ضغوطات الحياة في ظل التهديد المستمرّ، والألم أمام تآكل المجتمع والثقافة والعادات. إن هذه المقابلات ليست مجرّد قصص فردية عن الصعوبات، بل هي تمثل التجربة الجماعية للفلسطينيين الذين يعيشون في ظلّ البؤر الاستيطانية الرعوية وتحت عنف المستوطنين. فيما يلي، ومن خلال المحادثات والمقابلات مع سكان عين سامية، سوف نوضح

كيف يؤثر العيش إلى جانب البؤر الاستيطانية والعنف اليومي على الظروف المحدِّدة للصّحة وما هي عواقب ذلك على الفلسطينيين.

الظّروف المُحدِّدة للصِّحة

1. العنف

لقد حصل تأثير عميق على الصحة البدنية ورفاهية المجتمعات الرعوية في المنطقة (ج) بسبب تزايد أعمال العنف والترهيب التي يستخدمها المستوطنون والجيش الإسرائيلي ضدهم. تقدم المقابلات التي أجريت مع السكان وصفًا مباشرًا للتحديات والتهديدات اليومية التي تقف أمامهم. يتجلى العنف بأشكال مختلفة: إغلاق الطرق، رشق السيارات والبيوت والرعاة بالحجارة، مداهمة البيوت والقرى والأراضي الزراعية، إضرام النار في الحقول وأراضي الزيتون، اقتلاع الأشجار، وأحيانًا حتى إلقاء الزجاجات الحارقة أو استخدام الأسلحة النارية. يتعرّض الفلسطينيون لهجمات متكررة، تعطّل روتين حياتهم اليومي وتُفضي إلى الشعور بالخوف وانعدام الأمن.

الشعور بأساليب الترهيب يكون طوال ساعات اليوم. هكذا يصف أحد من أجريت معهم المقابلات المذكورة أسماؤهم أعلاه: «صاروا في الليل يجوا، اللي راكب بعيد عنك ع بغل، اللي راكب ع فرس، ويمروا الساعة ١، الساعة ٢، الساعة ١٢، شايف؟ فصاروا يجوا بعض الاوقات يهجموا ع البيوت، يوم ما نصحاهم يشردوا». هذا الخوف المستمر، خاصة في الليل، لا يؤدي فقط إلى تعطيل النوم والتّسبب في التوتر، بل يدخل السكان في حالة من اليقظة المستمرة.

في كثير من الأحيان، كان يتجسّد هذا الخوف بهجوم عليهم، كما تابع قوله ذات الشخص الذي تمّت مقابلته: «بدهم يحرقوا، شايف؟ صدفت انهم زتوا قنينة مولوتوف وربنا جاب الناس كانوا صاحيين، اطفوها قبل ما يصير اشي، ف الجماعة هدول ما تدري عنهم في اي وقت.» أضاف قائلًا إنه من المستحيل الوصول إلى مساكن هذا التّجمع من دون سيارة، لأن الطريق الرئيسي المؤدي إليها غير آمن، حيث يتربّص المستوطنون على طوله طوال الوقت ويقيّدون حركة السّكان، بل ويهاجمونهم في كثير من الأحيان.

التعاون بين الجيش والمستوطنين، والدعم الأمني الذي يقدمه تواجد الجنود للمستوطنين هو ثيمة تكررت مرارًا وتكرارًا على لسان كل من التقيناهم وقابلناهم من أبناء المجتمعات المحلية. بحسب أحد الأشخاص الذين قابلناهم: «في جيش منهم، من المستوطنين نفسهم. دوريات، انا بشوفهم بس يصير

مشاكل بيجوا، نفسهم، بس لابسين جيش». إن هذا التداخل بين المستوطنين والجيش، وحقيقة عدم وجود من يحميك، يزيد من انعدام الأمن في هذه المجتمعات. شخص آخر تمت مقابلته وصف الوضع بأنه وضعٌ يكون فيه المستوطنون فوق القانون عمليًا، ويحظون بدعم السلطات الإسرائيلية والجيش: «بعدين هسة انت ما انت امني (غير آمن)، في الليل، هديك الليلة اجوا اخدوا سيارتين من كفر مالك، اجوا في لباس جيش، واخذوهن وضلوا ماشيين، طيب الجيش ما بيجي ياخذهن وهم بالبيت، من هان وقدام ما كان يجي ياخذهن وهما في البيت، ياخذهن ع الشارع، اما ع البيت ما بياخدهن، يعني هاي شغلة زعرنة، هسع صار الحكي في ايد المستوطنين، هما اللي يقرروا، وهما اللي يعملوا اللي بدهم إياه".

ووفقا لمنظمة ييش دين، في معظم حالات عنف المستوطنين، لا يلقي الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن اللوم على المستوطنين الإسرائيليين حين يقومون بأعمال عنف ضد الفلسطينيين، ولا يواجهونهم كذلك. بين الأعوام 2005-2023، تمّ إغلاق 93.7٪ من ملفات التحقيقات التي فُتحت على أثر الضرر الذي ألحقه الإسرائيليون بالفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية دون توجيه اتهامات.

إن أقل ما يُقال عن الأساليب التي يستخدمها المستوطنون لتخويف وتهديد السكان هي أنها أساليب وحشية. في وادي السيك على سبيل المثال، وهي منطقة طُرد منها جميع الفلسطينيين بعد السابع من تشرين الأول (أكتوبر)، وصف السكان الطريقة التي اعتاد بها المستوطنون القيادة ليلاً بطريقة خطيرة، وهم يطلقون أبواق السيارات ويضحكون ويشتمون، ويقومون بالعديد من الأعمال الاستفزازية الأخرى التي تهدف إلى الترهيب والترويع. وكما قال أحد الذين أجريت معهم المقابلات: «هديك اليوم في وادي سي، ع الساعة ١٢ في الليل، في شارع في نص البيوت، بيمرق، بيقعدوا يزمروا، وبيضحكوا، وبيفتحوا الراديو ع الاخير، يعني عملية استفزاز، من شان ايش؟ من شان واحد يحكي ويتصلوا ع الشرطة، بينسجن ٣-٤ أشهر، بيدفعله ٥-٦ الاف شيكل، وبيسحب حاله وبيرحل، هيذ بدهم، عملية استفزاز ومضايقات من شان انك ترحل». وتابع قائلاً إن المستوطنين يريدون ترحيل كافة الأهالي، «تهجير، تهجير من الاراضي سواء للناس او للثروة الحيوانية، هذي مناطق سي خلص سيطروا عليها». في كثير من الأحيان تتصاعد هذه المضايقات لتتحوّل إلى اعتداء فعليّ، يشمل إلقاء زجاجات حارقة على البيوت السكنية، وإضرام النار في بساتين الزيتون وشجر الزيتون الموجود في الشوارع، أو إطلاق النار الحيّ على السكان العُزّل.

وصف آخر مثير للقلق يروي كيف دخل مستوطنون يرافقهم الجيش إلى أحد البيوت واعتدوا بعنف على امرأة وأطفالها: «دخلوا العام ع بنت، مرت مصطفى

رشادات، اخت عبد، حتى ارجع ع مستشفى رام الله وشوف اللي حصل، دخلوا عليهم المستوطنين والجيش معهم، كتفوا اولاده، وكتفوا جوزها، وضربوا المرا، انكسرت ايدها، حتى بجوز فيها شبه اعاقة او عجز، نامت بالمستشفى». أحداث مثل هذه لا تتسبب في أضرار جسدية فورية فحسب، بل تترك أيضًا ندوبًا نفسية وعاطفية طويلة المدى. إضافة إلى ذلك، فإن الهجمات الإرهابية التي يقوم بها المستوطنين تضرّ بالصحة والبيئة بشكل مباشر، كما يتبين من كلمات أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، والذي روى كيف يلقي المستوطنون بجيف أغنامهم بعد أن تموت بين بيوت التجمّع: «مجمع وادي سي اللي كان فيه الشيخ ابو ماجد، مش بعيدين ٣٠-٤٠ متر عنهم، حاطين الغنم، النعجة اللي بتموت او الشاه اللي بتموت عند المستوطن، بجيبها في الليل بحطها في نص المجمع وبروح. حطها عند المدرسة، وحط عليها سم، وطاحوا ع المدرسة، اخدوا ... يسحبوا المي يعبوا الخزانات، والعلف، ماخذينهن".

إن وتيرة أعمال العنف المتزايدة، والتي تحظى بتعاون من قبل الجيش والشرطة، سواء من خلال غضّ البصر وتوفير الدعم الأمني للمستوطنين أو من خلال تعاملهم هم أنفسهم بعنف - يزيد من شعور السكان بالعجز.

2. فقدان الأراضي ومصادر توفير المعيشة

إقامة البؤر الاستيطانية والمستوطنات تؤدي في أغلب الأحيان إلى فقدان الأراضي والموارد التي تُعتبر شرطًا أساسيًا لرعي الأغنام والزراعة، والتي هي مصدر المعيشة الرئيسي لهذه المجتمعات، ما يعني تعطيل نمط الحياة التقليدي والممارسات الثقافية المتجذّرة بعمق في علاقتهم بالأرض. من الناحية الاقتصادية، تتّسم المجتمعات الرعوية في المنطقة (ج) بالفقر ومحدودية الفرص الاقتصادية. إنّ القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك القيود على الحركة وإمكانية الوصول، تُفاقم من هذه الصعوبات الاقتصادية. يؤدي هذا الوضع إلى نقص الموارد الاقتصادية اللازمة للوصول إلى الخدمات الصحية وشراء المنتجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمياه النظيفة.

إنّ القيود الصارمة المفروضة على منح تراخيص البناء، إلى جانب تهديد سيطرة البؤر الاستيطانية، تؤديان إلى وضع تضطر فيه المجتمعات الرّعوية إلى مواجهة تحديات صعبة بما يخص السّكن. وبلا ريب، فإن معظم بيوت الفلسطينيين في المنطقة (ج) هي في حالة سيئة ومحدودةٌ في المساحة، مما يؤدي إلى العيش في مساكن مكتظة دون إمكانية الوصول إلى الاحتياجات الأساسية. إنّ صعوبة الحصول على تراخيص بناء وعدم وصل هذه التجمعات بالبنية التحتية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء، تُجبر العوائل على العيش في ظروف قاسية، وتُفاقِم مشاكل الصحة والنظافة وتخلق

ضغوطات نفسية بسبب التهديد المستمر بالهدم. لا تؤثر هذه الظروف المعيشية على الصّحة البدنية للسكان فحسب، بل تساهم كذلك في زيادة الضائقة الاقتصادية وتسبب عدم استقرار اجتماعي وتقوّض التماسك في المجتمعات المحلية ورخائها العام.

3. المياه

لا تتمتع المجتمعات الرعوية، كحال أكثر من 70٪ من الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (ج) بإمكانية وصول منتظمة وثابتة إلى المياه. تعاني من ذلك المجتمعات الرعوية على وجه الخصوص، لأنها غير مرتبطة بشبكة مياه ولا تستطيع حفر آبار أو تطوير بنية تحتية للمياه بشكل مستقلّ. نتيجة لذلك، يضطر الرعاة إلى شراء المياه بأسعار أعلى بست مرات من المياه المنقولة عبر الأنابيب، مما يضع عبئًا ماليًا كبيرًا على مجتمع هو بالأصل مجتمع فقير. ليس هذا فحسب، بل يقوم المستوطنون في كثير من الأحيان بمصادرة الموارد الطبيعية والآبار، مما يؤدي إلى تفاقم النّقص. حتى أنه وفي بعض الأحيان يقوم المستوطنون والجيش بمنع وصول حاويات المياه عبر احتجازها. استهلاك المياه بصورة منخفضة للغاية، يؤثّر بشكل كبير على صحة المجتمعات ومستوى معيشتها.

4. الوصول إلى خدمات الرّعاية الصّحية

إن الوصول إلى خدمات الرّعاية الصّحية محدود للغاية في المنطقة (ج). تؤدي الحواجز التي يتم وضعها إلى إطالة وقت السفر إلى المراكز الصحية بشكل كبير، مما يُصعّب من إمكانية الوصول لتلقي الرعاية الطبية الطارئة أو الرعاية الطبية الروتينية. إن هذه المعلومة هي في غاية الأهمية، بما أن المنطقة تخلو من أية مراكز صحية فلسطينية؛ الأمر الذي يُجبر السكان على السّفر في طريق متعرجة ليصلوا إلى المراكز الطبية البعيدة، أو أن يكتفوا بسد احتياجات صحية بسيطة تقدمها لهم خدمات العيادات المتنقلة التابعة لمنظمات غير حكومية، الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية. إنّ الوصول غير المنتظم وغير الثابت لخدمات الرعاية الصحيّة يضرّ بالرعاية الطبية، والمتابعة الصحية وخدمات الصّحة العامة والوقاية من الأمراض.

إلى جانب كل ذلك، غالبًا ما تعاني مرافق الرعاية الصّحية نفسها في المنطقة (ج) من عدم التطوير، نظرًا لأنها هي أيضًا مقيّدة بخضوعها لتصاريح البناء الإسرائيلية. يضاف إلى ذلك محدودية توفّر عاملين في المجال الصّحي وتوفر الأدوية والمعدّات الطبية، والتي تؤثر أيضًا على جودة وتوافر الخدمات الصحية عند هذه المجتمعات.

العواقب

1. العواقب النفسية

إنّ الواقع العنيف الذي يعيش فيه الفلسطينيون له تأثير على الرّفاهية النفسية-الاجتماعية وعلى الصّحة النفسيّة للمجتمع المحلي. منذ لحظة اقتراب بؤرة استيطانية غير قانونية من التجمع، ومنذ لحظة اقتحام بيت أو إصابة أحد أفراد الأسرة أو فقدان مصدر رزقه، لن يشعر كل المجتمع بالأمان أبدًا. التوتر والضيق المُزمنَين والتّعرض للعنف أصبحوا بمثابة «روتين يومي» بالنسبة لهذه المجتمعات. هذه الحالة المستمرة من الخوف وانعدام الأمن تخلق مجموعة متنوّعة من التحديات والعواقب، بما في ذلك القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصّدمة. على صعيد الروتين اليومي، أشار السكان إلى أنّهم لا يستطيعون القيام بأي نشاط يُعتبر نشاطًا عاديًا، مثل الذهاب إلى المدرسة أو السفر إلى المستشفى أو الخروج إلى العمل. أيّ نشاط من هذا القبيل يكاد يكون مستحيلاً نظرًا للبيئة القَسرية التي يعيشون فيها. روى السكان أن الأطفال لا يستطيعون حتى الخروج للّعب بمفردهم دون إشراف، أو الذهاب إلى المدرسة من دون مرافقة.

إن الشعور المستمر بعدم الأمان، المصحوب بالخوف والمظالم والتمييز المنهجي، يُترجم أحيانًا إلى ألمٍ جسدي وإلى عدم قدرة على التفكير أو تناول الطعام أو الاستمتاع بالحياة. عندما سُئل عن مدى تأثير قُرب المستوطنين وكل أعمال العنف على صحته النفسية، قال أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات: «انت لما انت تفقد الامان، والله بصير عندك هواجس، بصير عندك كآبة؛ لانك انت فاقد اغلى اشي، الامان هو السعادة، انت لما تكون امين انت بتكون سعيد.. لو انه البيت ملان ذهب وانت مش امين، اله طعم؟ لا، احنا يا استاذي العزيز فقدنا الامان، واللي يفقد الامان يفقد السعادة، يفقد راحة البال، والله العظيم بعض الاوقات لما يذكر عليك الوضع انك وانت جوعان تبطل توكل، الوضع سيء، خاصة الامن لما تفقده، حتى ما تفكر بالفرح، دايما تفكر بالحزن؛ لانك تتوقع الأسوأ".

كما أنّ الشعور بعدم الأمان الجماعي لدى المجتمع يزعزع التماسك الاجتماعي، الذي هو أمرٌ ضروري للحصانة النفسية المجتمعية والشخصية. تتعاظم زعزعة التّماسك الاجتماعي عندما يعيش هذا المجتمع في واقعٍ من العنف المُمنهج والمصادرات والاعتداءات والوجود المستمر لأبراج المراقبة العسكرية والتدريبات العسكرية وعمليات التفتيش الليلية والاستخدام المفرط للقوة وتقييد الحركة. فقدان الخصوصية وفقدان الأمن في البنية الملموسة للبيت يؤدي أيضًا إلى تحطيم المساحة النفسية الآمنة داخل المجتمع، ويقود

إلى شعور عميق بالضعف والعجز، ويقوّض الشعور باستقرار وأمان المجتمع. إن المراقبة والمضايقة المستمرة من قبل الجيش والمستوطنين تخلّان بسير الحياة اليومية وتخلقان جوًا من الخوف والقلق.

إضافةً إلى ذلك، فإن الشعور باللاعدل والتمييز الممنهج طوال سنوات عديدة يزيدان من الشعور بالعجز. إن قوات إنفاذ القانون، التي كان من المفترض أن تحمي المجتمعات الرعوية، لا تقوم سوى بتعميق مشاعر الظلم والعجز لديهم، فكما يقول أحد السكان راثيًا الوضع: «والله بنقدم شكاوي في شعار بن يمين، يقول ترجع، والله ما تصل المحاكم. (...) والله لو دمك يسيل والكل شايف انه دمك يسيل، الحق عليك، والمستوطن ما في عليه اشي، يا عمي احنا صرنا بغابة». هذا الإحساس بالحرمان من العدالة، والشعور بأن سيادة القانون لا تحميهم، يؤديان إلى تفاقم إحساسهم بعدم الأمان وانعدام الثقة.

2. كسر وحدة العائلة

يؤدي روتين العنف والصدمات وانعدام الأمن اليومي إلى حالة دائمة من اليقظة وصعوبة في النوم. عندما سُئل أحد الأشخاص الذين تمّ ترحيلهم من منطقة عين سامية إذا كان خائفًا، قال إنهم طوال الوقت كانوا خائفون: «والله خايفين، والله في الليل ما بنّام؛ لانه بنتوقع اي شيء، يهاجموا». وقال إن العنف ازداد خلال عامين، لدرجة أنّ المستوطنين بدأوا باقتحام بيوتهم ليلاً وتهديدهم وتهديد أطفالهم. هذا وضع لا يُطاق خصوصًا بالنّسبة للآباء والأمهات الذين يكافحون من أجل حماية أطفالهم، وتوفير الأمن العاطفي لهم، بينما يواجهون هم أنفسهم مشاعرًا من التوتر والقلق: «كل مسافة ٣ او ٢ كيلو بتلقى يا ع الشقة الغربية يا ع الشقة الشرقية مستوطنين، وفي الليل بيجوا، طيب كيف بدي أمن ع اولادي في الليل لما يجوا؟".

هذا الشعور بالعجز، خصوصًا في ظلّ عدم القدرة على حماية العائلة والأطفال، كان هو الموضوع السائد في كل لقاء وحوار ومقابلة أجريناها. وكان يسري بين أفراد المجتمعات الذين التقينا بهم، إحساسٌ بأن حياتهم وحياة أحبائهم غارقة في خطر مستمرّ، بل وبأنهم على وشك خسارة مأساوية. كان هذا الإحساس بالخطر الوشيك والعجز موضوعًا متكررًا وعميقًا في جميع تفاعلاتنا مع المجتمعات. هكذا عبّر أحد الآباء عن خوفه على سلامة أبنائه وعائلته في واقع ينطوي كل عملٍ بسيطٍ فيه على خوف، وعلى احتمال التّعرض لأعمال عنف: «لكن المستوطنين، لما بجيبوا وبحطوا ع باب بيتك مستوطن، شو بدك تسوي؟ انت امين ع اولادك؟ التركترات لما تطلع تعبي مي بيضربوهن، اللي عنده ولد بيشتغل، يروح ع الساعة ٧ و٨ بالليل انت مش امين عليه، اصبح شيء لا يطاق".

3. تفكك المجتمعات والعزلة الاجتماعية

لقد تمّ تقويض التماسك الذي ميّز المجتمعات البدوية التي تعيش في المنطقة (ج) في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي الطويل، ومنذ توسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية. أدى طرد المجتمعات وتهجيرها من أماكن سكنها إلى تغيير الديناميكية الاجتماعية-السياسية فيها، وإلى إضعاف المبنى الاجتماعي وشعور الانتماء. كل فرد في هذه المجتمعات بات يفقد الشبكة الاجتماعية التي كانت موجودة لتوفر الشعور بالانتماء والأمن. تتجلى هذه العزلة في قول أحد الذين أُجريت معهم المقابلات: «تشتت العالم غصب عنها، شو بدك تسوي؟ والله غير ع التلفونات نحكي مع بعض، تشتت العالم». تفكك المجتمعات لا يعني فقط الانفصال جسديًا عن بعضهم البعض، بل يمثّل فقدان الهوية الجماعية وبنى الدعم الاجتماعي المهمة بشكل أساسي لقدرة المجتمع على الصّمود. العزلة عاطفيةٌ وثقافية أيضًا، حيث يفقد الناس شبكات الدعم الخاصة بهم واللقاءات المجتمعية التقليدية. ما كان قد ضاع إلى الأبد.

4. تفاقُم الأزمة الاقتصادية

أدّت القيود المفروضة على الحركة ومنع الوصول إلى أراضي الرعي والمياه إلى خنق سُبل العيش الرئيسية للمجتمعات المحلية. «دمار، دمار، يعني فش اشي.. دمار، تشتتنا، تدمرنا اقتصاديا، ما ضل شي نخاف عليه..». تعيش المجتمعات البدوية بشكل تقليدي بالقرب من مناطق الرعي ومصادر المياه، وتتنقل من مكان إلى آخر حسب تبدّل الفصول. مصادرة الأراضي والموارد الطبيعية، والتقييدات على الحركة وعلى استخدام الأراضي أجبرهم على تغيير أسلوب حياتهم التقليدي. إنّ تحويل الأراضي إلى أراضي دولة أو مناطق عسكرية مغلقة، أو محميات طبيعية أدى إلى الحدّ بشكل كبير من إمكانية وصولهم إلى الموارد الضرورية لهم. حول تقييد الحركة وأثرها على الأغنام، قال أحد الذين أجريت معهم مقابلات: «الغنم فش الها محل تسرح، مسكر عليها جوا شيك، فش محل، حتى بعدين هاي الارض مش مهيأة للغنم بالشتوية، بتموت من السقعة ومن الثلج». يضطر أفراد هذه التجمعات إلى شراء علف للأغنام بالمال بدلاً من أخذها للرعي في الأراضي الشاسعة في منطقة (ج)، وبالتالي تتزايد الديون أكثر فأكثر، وتزداد معها الصعوبات الاقتصادية. يؤدي كل ذلك إلى محنةٍ شديدة ويعطّل نمط الحياة. وفقًا لشخص آخر أجريت معه مقابلة، «والله يا عمي كان اول غير، بتروح، هسع انا لما اطلع ع رام الله بغرض ضروري، والله ما اصدق ارجع ع البيت، ليش؟ بخاف انه يصير وراي في المجمع اشي".

إن عدم اليقين بشأن المستقبل، الذي يحوي بداخله الخوف من هجمات مفاجئة وفقدان الممتلكات والتهجير القسري، هو ما يميز حياة المجتمعات التي زرناها. بهذه الطريقة، يتم أيضًا انتزاع القدرة من هذه المجتمعات على التخطيط للمستقبل. عندما سُئل أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عما إذا كان يشعر بوجود مستقبل لأطفاله وشبابه في مجتمعه المحلي، أجاب بأنهم لن يتمكنوا من الاستمرار في كسب لقمة العيش من الرعي كما فعل آباءهم وأسلافهم لأجيال عديدة، بسبب قلة الأراضي والصعوبات المالية التي تجبرهم على بيع الأغنام. إن البيئة القسرية والقمعية التي تعيش فيها المجتمعات، تؤدي إلى تآكل ومحو العادات والتقاليد والقاعدة الاقتصادية وسبل توفير العيش والتماسك المجتمعي.

التغيير الذي فُرض على حياة هذه المجتمعات ليس أمرًا مؤقتًا وقصير الأمد، وهو يلقي بظلال ثقيلة من عدم اليقين على مستقبلها، ويعطل التطور والتغير الطبيعي الذي يحدث في حياة كل مجتمع. إنّ مجابهة هذه التحديات تتطلّب جهودًا وموارداً من المجتمع ومن كل فرد وفرد فيه، وتستعبد فيها مبانٍ اجتماعية التي بدلاً من أن تتطوّر وتنمو، تُستنزف في محاولة للبقاء على قيد الحياة.

خاتمة

لقد كتبت ورقة الموقف هذه في مرحلة غير مسبوقة في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي. أدى العدوان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عامة وقطاع غزة خاصة إلى زهق عشرات الآلاف من الأرواح، بما في ذلك إبادة ومحو لعائلات بأكملها، وأزمة في الصحة العامة وتشريد أكثر من مليون ونصف إنسان – وذلك إلى جانب اعتقالات وحصار موسع للمدن والقرى. لا يقف العدوان الإسرائيلي عند إيذاء الأفراد فقط؛ بل يفكك بشكل منهجي وحدة العائلة والمجتمع والشعب الفلسطيني كله.

بينما أشرنا في التقارير السابقة إلى آثار الاحتلال على الفرد وعلى وحدة العائلة ، فإننا في ورقة الموقف هذه نستعرض من مصادر أوليّة التجارب الحياتية للمجتمعات البدوية الفلسطينية التي ترعى الأغنام في المنطقة (ج)، والتي تتعرض للعنف المستمر والمُطّرد من قبل المستوطنين والجيش الإسرائيلي وتتعرض للتهجير القسري. تتخذ إسرائيل استراتيجية هي عبارة عن جعل حياة هذه المجتمعات مريرة، من خلال مصادرة الأراضي وتعطيل أنماط الحياة التقليدية وحظر بناء البيوت والمباني الزراعية والمباني العامة. لا تسمح لهم بالاتصال بشبكات المياه والكهرباء أو تعبيد الطرق، وعندما يقومون

بفعل ذلك، كون أنه ليس لديهم أي خيار آخر، تهددهم إسرائيل بالهدم وغالبًا ما تنفذ تهديداتها هذه. يؤدي جوّ الترهيب وانعدام الأمن وعدم اليقين إلى العديد من الآثار النفسية وإلى تآكل قدرة المجتمع على الصمود.

في لبّ هذه السياسة تكمن جريمة التّرحيل القسري. إن التهجير القسري للفلسطينيين من أراضيهم من قِبل القوة المُحتلّة هو استراتيجية مدروسة للاستيلاء على الأراضي، هدفها الحفاظ على التفوّق اليهودي في الضفة الغربية. بهذه العملية، تقوم القوة المحتلة بتدمير المجتمعات وتترك في وعيهم الجمعي ندوبًا لا يمكن شفاؤها. تحاول ورقة الموقف هذه، بمساعدة المقابلات التي أجريت مع أفراد المجتمعات، أن ترسم النتائج القاسية للسياسة الإسرائيلية، وذلك بهدف تقديم أساس واقعي لادعائنا بشأن استمرار سياسة الترحيل القسري.

يجب على المجتمع الدولي أن يُدرك أنّ أعمال التّرحيل القسري هذه تشكّل انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. تنص اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في أوقات الحرب (1949) في المادة 49 على أنه «يحظر النقل القسري للأشخاص المحميين، أفرادًا أو جماعات». وبالمثل، فإن القاعدة 129 من القانون الإنساني الدولي، كما حددّها الصليب الأحمر الدولي، تحظر بشكل مطلق مثل هذه الأعمال. انتهاك هذا الحظر، لا يعتبر انتهاكًا خطيرًا لاتفاقية جنيف الرابعة بموجب المادة 147 فحسب، بل ويصنف أيضًا على أنه جريمة ضدّ الإنسانية، وفي أوقات الحرب، كجريمة حرب بموجب المادتين 7 و8 من دستور المحكمة الجنائية الدولية (1998) (اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية - ICC). لا يقتصر الجانب «القسري» لهذا التهجير على القوة المادية-الجسدية فقط، بل يمتد ليكون كل شكل من أشكال القَسر، بما في ذلك القمع النّفسي، أو إساءة استخدام السّلطة، أو خلق بيئة قسرية لا تترك للأشخاص المتضررين خيارًا حقيقيًا سوى ترك بيوتهم وأراضيهم.

تدعو ورقة الموقف هذه المجتمع الدولي إلى تنفيذ التزاماته بموجب القانون الدولي، من خلال الاعتراف رسميًا بهذه الانتهاكات ومعارضتها وتنفيذ خطة عمل حتى لا تستمر. إنّ الأدلة المقدمة في ورقة الموقف هنا وفي تقارير الكثير من منظمات حقوق الإنسان الأخرى، تقتضي ردًا يكون أبعد من مجرد الاعتراف بهذه الانتهاكات؛ وتقتضي مشاركةً فعّالة من أجل منع استمرار القمع، ومنع الترحيل القسري، وضمان سلامة المجتمعات المحلية المُتناولة في التقارير. كما يجب المطالبة بتحمل المسؤولية عن الانتهاكات التي قد حصلت.

يجب على إسرائيل أن توقف فورًا عنف المستوطنين والتهجير القسري، وعليها ضمان حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بما في ذلك الحق

في الحياة والصحة وحق تقرير المصير وعدم التمييز. كما يجب على إسرائيل أيضًا ضمان الوصول غير المحدود إلى الخدمات الأساسية كالخدمات الصحية، مصادر المياه والكهرباء وتطوير البنية التحتية في المناطق الفلسطينية.

من الضروري التأكيد على الحاجة المُلحّة في اتخاذ إجراءات لدعم المجتمعات الفلسطينية في المنطقة (ج) حتى خارج إطار القانون الإنساني الدولي. يجب العمل على حماية حقوق المجتمعات واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف التهجير وإعادتهم إلى بيوتهم واستعادة كرامتهم وحقهم في العيش بأمان، وحقهم في النمو والتربية والرعي وبناء البيوت والمباني والتمتع بإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية والاجتماعية والسياسية. يجب على المجتمع الدولي أن ينهض ويعارض انتهاكات القانون الدولي وأن يعمل بلا كللٍ لضمان مستقبلٍ لا تكون فيه صحة هذه المجتمعات وتنميتها ورفاهها وقدرتها على الصمود مجرّد تطلعات، بل حقيقةً ملموسة.

كتابة: أسيل أبو راس

تحرير: هداس زيف